**الفاتورة المؤجلة..القروض الداخلية والخارجية**

إبراهيم هلال

ماذا ستفعل إذا نفذ راتبك الشهري في منتصف الشهر؟ في حين أنك لم تسدد بعد فواتير الكهرباء والمياه والانترنت بجانب الأقساط الأخرى! في تلك الحالة إما أن تبحث عن عمل إضافي لتزيد من دخلك أو إنك تقرر أن تستلف بعض النقود لتسد ديونك وتكمل بها مصاريف ما تبقى من الشهر، لكنك بمجرد أن تستلم راتبك الشهري في الشهر التالي ستكتشف أنك عليك أن تسدد ما استلفته سابقا، وبالتالي لن ينتصف الشهر حتى تجد نفسك في نفس الورطة مرة أخرى، ومرة ثانية تقرر أن تستلف بعض النقود لتكمل الشهر.

لا تستعجب عندما تعرف أن الورطة التي وقعت بها، هي نفسها ما تقع فيه الحكومات، ولا تجد حلولا أبعد مما توصلت إليه، ففي بداية السنة المالية تحسب الحكومة المصاريف الأساسية التي عليها أن تنفقها سواء في بنود الميزانية فيما يخص الصحة والتعليم بجانب ميزانية الأجور والتعويضات وغيرها من مصروفات، في حين انها لا تملك السيولة المالية الكافية لتغطية تلك النفقات الضرورية، وبالتالي تلجأ إلى الاقتراض.

لكن هذا الاقتراض بدوره يضيف في السنة المالية التالية مصروفات إضافية خاصة بفوائد القروض واجبة السداد، مما يزيد من عجز الميزانية لدى الحكومة، فتضطر مرة أخرى للاستدانة من جديد؛ وتستمر دائرة العجز والاستدانة إلى ما لا نهاية فيما يُعرف ب **"مصيدة القروض".**

أما عن طرق الاستدانة فهي متعددة وتنقسم إلى قروض داخلية وقروض خارجية،

**فالقروض الداخلية** هي:

القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في أقاليمها، بغض النظر عن المصدر الحقيقي لهذه الأموال. وهي تنقسم قروض حقيقية وقروض صورية.

فأما **القروض الحقيقية** فهي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية ومن البنوك التجارية، والتي لا تنطوي على زيادة كمية النقد والائتمان.

بينما القروض الصورية، هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من البنك المركزي ومن البنوك التجارية، مع خفض نسبة الاحتياطي، وتؤدي إلى زيادة كمية النقد والائتمان المصرفي، ولا تختلف في جوهرها عن الإصدار النقدي الجديد.

وتؤدي هذه القروض إلى تحويل جانب من الموارد الحقيقية المتاحة للاستثمار الخاص إلى الدولة، دون أن يؤثر ذلك في الأسعار.

فإذا قامت الدولة باستخدام هذه القروض في تمويل إنفاق استهلاكي، فإن ذلك من شأنه أن يبدد جانباً من الموارد القومية في أغراض غير إنتاجية، مما يقلل من معدلات تكوين رأس المال المنتج في الاقتصاد وينتقص بالتالي من معدل الناتج القومي.

لكن، إن حصلت الدولة على **قروض صورية** يقوم البنك المركزي بشراء سنداتها، ثم يقوم بإصدار نقود جديدة بقيمتها. كما تقوم البنوك التجارية عندها خفض نسبة الاحتياطي، وشراء السندات الحكومية بالتوسع في خلق نقود الودائع.

وتتوقف آثار هذا النوع من القروض على حالة النشاط الاقتصادي، ففي البلاد المتقدمة حيث تملك جهازاً إنتاجياً مرناً يحبذ الالتجاء لمثل هذه القروض في فترات الركود الاقتصادي، حيث يؤدي ذلك للوصول لمستوى التشغيل الكامل وزيادة الانتاج.

أما في البلاد النامية، حيث لا يتمتع جهازها الإنتاجي بهذه المرونة، بحيث يستطيع تشغيل مواردها الإنتاجية المتاحة تشغيلاً كاملاً، فلا يؤدى مثل هذا النوع من القروض إلا إلى ارتفاع تضخمي في الأسعار، حيث لا يوجد لديها طاقات عاطلة يتوقف تشغيلها على مجرد زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد.

**على الجانب الاخر، فالديون الخارجية هي:**

هي اتفاق بين حكومة أو إحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية، مع التزام الجانب المدين بإعادة تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض، مما يسمح بتدفق رؤوس الأموال من البلاد الدائنة إلى البلاد المستدينة.

لكن، بسبب اقتران الديون الخارجية ب"مصيدة القروض" غالبا ما تحدث أزمة المديونية الخارجية، إذ تنخفض قدرة الدول المقترضة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، فتسعى الدول النامية إلى تمويل عجز الموازنة العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الديون الخارجية دون وضع استراتيجيات تمكنها من الاستعداد لسداد ديونها ومستلزماتها الخارجية عند حلول ميعاد التسديد، حيث اعتمدت هذه الدولة على خلق اقتصاد خدمي أو استهلاكي يستفيد منه أصحاب الدخول المرتفعة كما يخدم مصالح الشركات الأجنبية الدولية وأهدافها ، وليس اقتصاد صناعي ينتج إنتاجا حقيقيا، مما يمد من أزمة عجز الموازنة.

وقد صنف إدواردو بورينزتين (1990) تأثير الدين الأجنبي على الاستثمار إلى قسمين: تأثير “عبء الديون” وتأثير “تقنين الائتمان”، حيث يحدث عبء الديون عندما تفشل الدولة المدينة في خدمة التزامات ديونها الخارجية بالكامل بالموارد الحالية وإجراء مفاوضات مع الدائنين لتحديد سداد الدين الفعلي؛ نتيجة لذلك يتم استخدام جزء من الزيادة في الإنتاج لسداد الديون القادمة وهذا بدوره يخلق حافزًا سلبياً على الاستثمار الخاص ويُشكل عائقًا أمام الحكومة لمتابعة السياسات الصحيحة، أما الطريقة الثانية التي يؤثر بها الدين الخارجي على الاستثمار هي من خلال تأثير تقنين الائتمان وهذا شرط تواجهه الدول التي فشلت في الحصول على قرض جديد بسبب عدم قدرتها أو استعدادها للدفع.

وفي تصنيف آخر لتأثير الدين الخارجي على الاستثمار والنمو الاقتصادي وينقسم إلى قسمين:

قد تؤدي خدمة الديون إلى التخلص من سحب الموارد المحدودة للبلدان الفقيرة التي يمكن استخدامها في الإنفاق العام وبشكل أكثر تحديدًا قد تؤدي الموارد المستخدمة لخدمة الدين المتراكم إلى مزاحمة الاستثمار العام وكذلك الاستثمار الخاص بسبب أوجه التكامل بين الاستثمار الخاص والعام.

قد يؤثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي من خلال تأثير عبء الديون وهذا هو الحال عندما تثبط خدمة الدين خطط الاستثمار الحالية والمستقبلية وشل النمو الاقتصادي ويأتي التأثير المثبط على الاستثمار عندما تفشل البلدان المدينة في خدمة ديونها على أساس الالتزام التعاقدي، لذلك ليس من الضروري قياس عبء الديون على أساس مقدار الديون المتراكمة.

كما تؤدي خدمة الديون الثقيلة إلى وضع العديد من البلدان في عجز مالي، مما سيؤدي إلى العديد من المشاكل:

إذ تتطلب خدمة الدين زيادة الضرائب لزيادة الموارد لخدمة الدين وقد يؤدي توقع ضريبة أعلى إلى تثبيط الاستثمار وهذا هو الحال بالنسبة للديون المتراكمة.

ويتم السدد باستخدام العملات الأجنبية ومعظم البلدان المدينة تحول مواردها المحلية إلى العملات الأجنبية لجمع مبلغ كبير من النقد الأجنبي، وهذا بدوره سيؤثر على الأداء الاقتصادي العام.

فعندما تواجه البلدان النامية الفقيرة طلبًا مرتفعًا لمدفوعات خدمة الديون، فقد تضطر إلى تقليل الإنفاق على الاستثمار العام والذي بدوره يتعلق بتأثير مزاحمة الديون الخارجية بشكل عام بسبب مدفوعات خدمة الدين الباهظة ويعمل على إعاقة نمو الإنفاق الحكومي.

**لكن الأهم والأخطر يبقى هو الأثر السياسي للديون الخارجية**

فقد تؤدي القروض الخارجية المصحوبة بأزمة المديونية الخارجية إلى التدخل في الشئون الداخلية والخارجية للدول المستدينة، فقد وجدت الدول الدائنة والمنظمات الدولية في المجال المالي الطريق المفتوح للتدخل في شؤون الدول المدينة الفقيرة، حيث استغلت حاجة هذه الدول إلى الموارد المالية والسيولة النقدية، وهذا كله يفتح الباب أمام الأغنياء لفرض سيطرتهم على الفقراء، من أجل تنفيذ السياسات التي تحقق أهدافهم، ويكون التدخل بضغط فعلي تمارسه دولة أو عدة دول على دولة أخرى، بقصد إلزامها بالقيام بعمل أو الامتناع عن عمل أو بالعدول عن تصرفات معينة تكون ضد المصالح الخاصة للدول أو لرعاياها ولقد بدأ التدخل في شؤون الدول كوسيلة لحماية مصالح الدول الرأسمالية الاستعمارية ومواطنيها في الخارج.

فمن أهم الآثار السلبية للديون الخارجية في الدول النامية أنها تزيد من حدة التدخل الأجنبي في تلك الدول وتؤثر سلبًا على حرية صناعة القرار السياسي وتعرضه لمزيد من الضغوطات، كما أن خطورة تفاقم الديون الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل إنها تتجاوز إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي.